مجتمع

دراسة: الرياضة المسائية تقلل خطر الوفاة

كشفت دراسة أعدها باحثون من جامعة سيدني الأسترالية أن ممارسة التمارين الرياضية في نهاية اليوم (مساءً)، تحمي من أمراض القلب والأوعية الدموية وتقلل من خطر الوفاة المبكرة بنسبة 61 في المائة. في هذا السياق، قال عالم وظائف الأعضاء والمحاضر في كلية الطب بجامعة سيدني، الدكتور أنجيلو ساباغ: «ممارسة الرياضة ليست بأي حال من الأحوال الحل الوحيد لأزمة السمنة، ولكن هذا البحث يشير إلى أن الذين يمكنهم التخطيط لنشاطهم في أوقات معينة من اليوم قد يعوضون بشكل أفضل بعض هذه المخاطر الصحية». (قنا)

زلزال بقوة 6,5 درجات يضرب بابوا غينيا الجديدة

ضرب زلزال بقوة 6,5 درجات جزيرة بريطانيا الجديدة في بابوا غينيا الجديدة في المحيط الهادئ. وذكرت هيئة المسح الجيولوجية الأميركية، في بيان، أن الزلزال وقع على مسافة 110 كيلومترات من مدينة كيمبي. وأضافت أن الزلزال ضرب المنطقة على عمق 49 كيلومتراً، من دون وقوع خسائر بشرية أو مادية وفق تقديرات أولية. وتقع بابوا غينيا الجديدة على الحزام الناري الذي يشهد معظم الزلازل والأنشطة البركانية في العالم في المحيط الهادئ. وسبق أن لقي ثلاثة أشخاص حتفهم جراء زلزال ضرب البلاد بقوة سبع درجات في 23 مارس/ آذار الماضي. (الأناضول)

يصرّ الأهالي على تعليم أبنائهم وبناتهم رغم العدوان (ياسر قديح/ الأناضول)

خيمة للتعليم في رفح

داخل خيمة صغيرة في أحد مخيمات النازحين بمدينة رفح، تقدم المعلمة جميلة حلاوة (41 عاماً) دروساً من منهاج فلسطيني للأطفال، رغم الظروف الصعبة جراء الحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ أكثر من ستة أشهر. بصمود وإصرار، تصر حلاوة برفقة زملائها المدرسين، على مواصلة تقديم الدروس التعليمية للأطفال رغم غياب الإمكانات.

تلك الجهود التعليمية تهدف إلى الحفاظ على استمرارية التعليم في غزة، رغم ابتعاد الأطفال عن مقاعد الدراسة نتيجة الحرب. تحاول حلاوة التي كانت مديرة مدرسة مصعب بن عمير للبنات قبل الحرب، تحاول ملء الفراغ الذي يعانيه الأطفال جراء ويلات الحرب وما خلفتها. ويواصل المدرسون جهودهم بتفان وإخلاص متحدّين الصعوبات التي يواجهونها، وأبرزها نقص الإمكانيات وعدم توفر فصول دراسية وأدوات تعليمية.

ولاقت مبادرة حلاوة والمدرسين استجابة وتفاعلاً كبيرين من الطلاب والأهالي النازحين لتعليم أطفالهم. وتقول حلاوة: «جاءت المبادرة بعد رؤيتي لأحفادي وهم يمسكون القلم والدفتر ويتوقون إلى التعليم الذي تركوه بسبب الحرب على قطاع غزة»، مضيفة: «أعجبتني الفكرة وأعجبت بعض المدرسين، لذلك قمنا بمبادرة إعطاء الدروس للأطفال في المخيم، وافتتحنا خيمة بسيطة باستخدام بعض الدفاتر والأقلام والطباشير».

(الأناضول)

فتح 218 ملفاً لأهالي مفقودي عاصفة درنة

طرابلس ـ **أسامة علي**

أعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرف إلى المفقودين في ليبيا فتح 218 ملفاً جديداً لأهالي مفقودي العاصفة دانيال التي ضربت مدينة درنة وعدداً من مناطق شرق البلاد في سبتمبر/ أيلول الماضي. وتسببت «دانيال» في سقوط أكثر من 4 آلاف ضحية وشرّدت آلاف أيضاً، في حين لا تزال أعداد غير معروفة منهم في عداد المفقودين، ويعتقد كثيرون من أهالي المدينة أن مياه الفيضانات جرفت عدداً كبيراً من المفقودين إلى عمق البحر. وأشارت الهيئة العامة للبحث والتعرف إلى المفقودين إلى أن إجمالي عينات الحمض النووي التي أخذتها من أهالي المفقودين وصل إلى 2187.

وفي مطلع مارس/ آذار الماضي، أعلنت الهيئة استمرار عملها في أخذ العينات الخاصة بالمفقودين في درنة، ومنها عينات من عظام تعود إلى جثامين عثر عليها داخل مبانٍ مهدمة أو في البحر، أو في مقبرتي الظهر الأحمر ومرتوبة. وذكرت أنها تعمل لتوثيق وحفظ هذه العينات من أجل تجهيزها للمرحلة المقبلة التي تشمل تسليمها إلى إدارة المختبرات من أجل العمل عليها. وقبل نحو شهرين أطلقت الهيئة جهوداً لجمع عينات من جثامين ضحايا السيول التي دفنت في مقابر جماعية بمناطق محاذية لمدينة درنة. وتساعد هذه العينات في تحديد هوية الجثامين من خلال مطابقتها بعينات الحمض النووي لعائلات المفقودين.

لكن رغم مرور ستة أشهر على كارثة الفيضانات لم تعلن الهيئة أنها تعرّفت إلى المفقودين، ولو جزئياً، بحسب ما يقول الناشط المدني أيوب القاضي الذي ألقى باللوم أيضاً على ذوي المفقودين بسبب إقبالهم الضعيف على فتح ملفات. ويرى القاضي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «عدد العينات المعلن عنه لا يتناسب مع حجم الكارثة التي حلّت بالمدينة التي اختفت أجزاء كبيرة منها، خاصة أن الجزء الأكبر المتضرر هو وسط المدينة الأكثر كثافة بالسكان». وفي الأسابيع الأولى لكارثة الفيضانات والسيول نشر نشطاء في مدرسة أم القرى بدرنة صوراً لجثث ضحايا فيضانات نقِلت من وسط الأحياء المنكوبة، ودعوا أهالي المفقودين إلى التعرف إلى ذويهم من خلال الصور. ويؤكد القاضي أن الصور التي نشرت يمكن أن تشكل، إذ جرى جمعها، أرشيفاً يساعد الهيئة العامة للبحث والتعرف إلى المفقودين في عملها. ويرجع القاضي أسباب عدم تحديد أعداد المفقودين حتى الآن الى عدم كفاية جهود البحث عن جثث الضحايا وانتشالها التي بذلتها منظمات دولية ومحلية، والتي غادر معظمها المدينة مباشرة بعد زوال الأمل بالعثور على المزيد من الجثث. ويقول: «تحللت بمرور الوقت الكثير من الجثث خاصة في عمق البحر، وأصبح يصعب انتشالها أو حتى العثور عليها، وهذا الأمر كان يتطلب وجود منظمات متخصصة وبذل جهود دولية كثيفة».

من جهته، يتحدث منصف عبد الحميد، وهو شقيق أحد المفقودين في درنة، عن استمرار آلام ذوي المفقودين الذين لم يتحدد مصير أبنائهم في شكل نهائي. ويقول لـ«العربي الجديد»: «لن تتوقف القضية عند كشف هوية الضحية ومكان وجوده، وفاجعة الفقد لن تنتهي بمعرفة أين دفن المفقود، فالأمر يتطلب مواساة أكبر فمن المهم دمج ذوي المفقودين في الحياة العامة وانتشالهم من ظروف الفقد النفسية، وتعويضهم عن فقدان ممتلكات».

ورغم الانقسام الحكومي في ليبيا الذي أثر في شكل كبير على توحيد الجهود المبذولة لإعادة إعمار المدينة، أعلنت حكومة مجلس النواب إجراءات عدة لإعادة الإعمار منها دفع تعويضات مالية لأصحاب المنازل المهدمة والمتضررة. وفي موازاة الجهود التي تبذلها هيئة البحث عن المفقودين، اتخذت حكومة مجلس النواب خطوة جديدة لمتابعة أزمة العمارات الآيلة للسقوط بسبب أضرار الفيضانات، وتتمثل في دفع قيمة إيجار سكني لسكان هذه العمارات لفترة تتراوح بين 6 و10 أشهر، على أن يتسلموا شققاً جديدة لاحقاً.

إنهاء المشكلات القانونية

أجرى رئيس حكومة مجلس النواب بالإنابة أسامة حماد لقاءات مع سكان من درنة، وجولة ميدانية للإشراف على عمليات إزالة العمارات التي تشكل خطراً على السكان. ويؤكد شقيق أحد المفقودين في درنة منصف عبد الحميد أهمية إغلاق ملف المفقودين وإنهاء المشكلات القانونية المصاحبة له.

تحقيق

دفعت الأنباء عن نجاح بعض العائلات في العودة إلى بيوتها في شمال قطاع غزة، الآلاف إلى الاحتشاد للقيام بالمثل، لكنّ الاحتلال عاد ليقصف تجمعات العائدين، ليصاب كثيرون بالخيبة بعد الأمل

مهجّرو شمالي غزة

حسرة اللاعودة توجع آلاف العائلات بعد الأمل

غزة ـ **امجد ياغي**

عند الساعة السادسة صباحاً، عادت عشرات العائلات الغزّية بشكل مفاجئ إلى شمالي قطاع غزة عبر شارع البحر الواصل بين وادي غزة في منطقة المغراقة وسط القطاع ومدينة الزهراء التي تبعد عنها كيلومترا فقط، وذلك بعدما سمح الاحتلال الإسرائيلي لعدد قليل منها بالدخول مع استثناء الرجال، وقد نجح البعض في الوصول إلى مدينة غزة من دون تفتيش. خبر العودة انتشر بشكل كبير بين الغزيين، وراح الأهالي يتساءلون عن حقيقة الأمر، وسط تأكيدات من قبل القليل من العائلات التي نجحت بالفعل في الوصول إلى مدينة غزة. وخلال ساعات قليلة، تجمّع عشرات الآلاف من الغزيين، خصوصاً النساء والأطفال، حاملين أغراضهم القليلة التي كانوا قد أخذوها معهم خلال رحلة التهجير. استعدّت عائلات كثيرة للعودة، وكان الرجال يرافقونهم إلى أقرب نقطة، واعتقدوا أنه سيسمح لنسائهم وأطفالهم بالوصول إلى شمال القطاع، على أمل أن يلتحقوا بهم لاحقاً، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل. كانت أعداد كبيرة قد وصلت إلى جسر وادي غزة المدمر، وسرعان ما تدفق المزيد، إلى أن أطلق جيش الاحتلال النار نحوهم.

نفّذ الاحتلال الإسرائيلي هجوماً على الغزيين عند نقطة وادي غزة من الناحية الشمالية، فضلاً عن الناحية الجنوبية التي تفصل حدود شارع 749 الذي يسيطر عليه، مطلقاً القذائف الدخانية والصوتية نحوهم، ثم الرصاص باتجاه الشباب الراغبين في الوصول إلى مدينة غزة. واستشهد خمسة فلسطينيين، إلى جانب عدد من الجرحى، في إطلاق جيش الاحتلال نيران المدفعية والرصاص على المهجّرين في شارع الرشيد، ونُقل هؤلاء إلى مستشفى العودة في مخيم النصيرات، وجميعهم من النازحين الذين حاولوا العودة إلى شمال القطاع، بحسب المصادر الطبية. واستمر تقدم عدد من آليات الجيش الإسرائيلي على الطريق الساحلي من شارع الرشيد المطل على شاطئ البحر بهدف منع المهجّرين من العودة إلى منازلهم، بناءً على شهادات المواطنين المتواجدين في الشارع من الناحية الجنوبية.

وعلى الرغم من دخول مئات العائلات، أعلن جيش الاحتلال، ظهر أول من أمس الأحد، أنه يمنع دخول الغزيين إلى المنطقة الشمالية التي لا تزال تعتبر منطقة حرب، وأنه لم يقرر بعد عودة الغزيين إلى منازلهم. وقال إنه لا عودة إلى شمالي القطاع، «لا عن طريق شارع صلاح الدين، ولا عن طريق شارع الرشيد (البحر)».

منع العودة

عند شارع الرشيد، وتحديداً الناحية الشمالية من المنطقة المحاصرة، شعر الغزيون الذين كانوا يقفون على بعد كيلومتر من الحواجز الإسرائيلية وهم ينتظرون ذويهم، بالحسرة، كحال علاء البرعي (39 عاماً) الذي غادرت زوجته مدينة دير البلح، حيث نزحت مع طفليه لتعود إليها مكسورة الخاطر بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى الشمال، وقد مضى على عدم رؤيتها زوجها أكثر من ثلاثة أشهر. يقول البرعي لـ«العربي الجديد»: «أشتاق لابني خليل (13 عاماً) الذي يحمل اسم والدي، وقد استشهد خلال حصارنا في مدينة غزة، وابنتي سارة (7 سنوات). عشت الجوع والمرض والألم بسبب غيابهم. رأيت الموت مرات عدة. خلال انتظارهم، شعرت بالسعادة، إلا أن الأمل لم يتحقق». يضيف: «مصيرنا الموت، حتى لو بعد حين. أريد فقط رؤية ولدي. خلال القصف والحصار الذي عشناه في مدينة غزة، كنت أدعو الله أن أراهما قبل الموت. عشت فرحة لوقت قصير لكنني خذلت، فيما عادت زوجتي بحسرتها إلى حياة التهجير. تقول لي إن البقاء في مدينة غزة والجوع أشرف بكثير من حياة التهجير والذل الذي تعيشه في إحدى المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)».

من جهته، أصيب سامح العجل (15 عاماً)، وهو الشقيق الأصغر لمحمود العجل (31 عاماً) الذي كان يرافقه، أثناء محاولتهما دخول منطقة وادي غزة. ويشير إلى أن إطلاق النار كان عشوائياً وقد استشهدت فتاة على مقربة منهما، وكان أحد المصابين يحمل كيس حفاضات امتلأ بالدماء.

يقول لـ«العربي الجديد»: «حاولنا العودة إلى منازلنا لتحقيق عدالة السماء، لكن الاحتلال أراد قتلنا. وبالفعل، قتل وأصاب البعض، لكن كل هذا لن يمنعنا من العودة إلى منازلنا، لتعزيز صمودنا الأبدي فيها وثمنع مخطط احتلال غزة. كما أن بقاءنا على مقربة من منازلنا أفضل بكثير من حياة التهجير. نسمع عن الجوع الموجود في غزة وانتشار الأمراض، ومع ذلك نريد أن نكون فيها». أراد الغزيون ممن عادوا معرفة مصير منازلهم، فمنهم من لم يعرف شيئاً عنها منذ أشهر، فيما سارع آخرون إلى العودة بعد عملية مجمع الشفاء الطبي وهدم عدد كبير من المباني المحيطة غرب المجمع ومبان في حي الرمال وحي النصر، كحال العجل. يقع منزله شرق حي النصر وقد بناه قبل عامين من العدوان فقط.

يضيف العجل: «كنا نتصل بالكثير من أقاربنا في مدينة غزة وقد تجهزوا لاستقبالنا. كان بعضهم يقف على بعد كيلومتر من الحاجز وكان لدينا أمل كبير، لكن الاحتلال أحبطه مجدداً. علماً أننا لا نشكل خطراً على أحد. نريد رؤية منازلنا وممتلكاتنا. نذهب من موت إلى موت. كنا نعتقد أن السماح بدخولنا هو إشارة على انتهاء العدوان، لكن شقيقي مصاب الآن في ساقه، وقد أخبرنا الطبيب أنه قد تبتر في حال عدم حصوله على العلاج المناسب».

مصير مجهول

نجحت عائلة نعمة تايه (40 عاماً)، وهي من سكان بلدة جباليا، من الدخول إلى شمال القطاع عند الساعة السابعة والنصف من صباح الأحد. لم يكن هناك جنود إسرائيليون عند الحاجز. تابعوا السير وهم يشعرون بقلق كبير، لكنهم استطاعوا الوصول إلى منازلهم. وعن سبب العودة إلى منطقة محاصرة تواجه صعوبة في إدخال المعونات، تقول «في كل مرة، تدخل قوات الاحتلال مكاناً مختلفاً في قطاع غزة. دخلت مدينة خانيونس واحرقت المنازل بشكاتها ودمرت وانتهكت كل شيء. تركت الجثامين على الأرض وتحول بعضها إلى هياكل عظمية، ودفن الناس في مقابر جماعية. رغم كل ذلك، نريد العودة لتعرف الأجيال الجديدة التي ستأتي بعدنا أننا عدنا إلى بيوتنا ولم تبع فلسطين». وتوضح أنهم لم يبلّغوا بأيّ قرار، باستثناء أن بعض العائلات تمكنت من الدخول، لكنها تشير إلى أنه لدى سماعها بالقصف سارعت للاطمئنان على بقية أفراد أسرتها، وكانت قد سمعت أن بعض العائدين وصلوا إلى الشمال شهداء أو جرحى.

وتنقل عن شقيقتها إسراء التي عادت بدورها، أن الاحتلال سمح للأطفال دون الـ14 عاماً والنساء وكبار السن بالعودة، مضيفة أنهم تجاوزوا حاجزاً وفحصاً أمنياً، وكان هناك جندي يتحدث العربية وينظم عملية العودة. لكن عند الساعة 11 ونصف، تغيرت الصورة تماماً. وتقول إسراء إن مئات النساء والأطفال وحتى كبار السن عادوا إلى شمال غزة منذ الساعة السابعة صباحاً، ولم تكن هناك آليات عسكرية كثيرة حينها، كانت ترغب في العودة لتفقد إذا ما كان البيت لا يزال صامداً في بلدة بيت لاهيا، بعدما كان كثيرون قد أكدوا لها أنه لم يصب بأذى. حين عادت، وجدت أنه تضرر جراء القصف، لكنها أقامت في غرفة مطلة على الشارع بدت أفضل حالاً من بقية الغرف. تضيف إسراء في حديثها لـ«العربي الجديد»: «لدى الناس الكثير من التساؤلات. اتصلنا بأقارب لنا يتواجدون في دير البلح وأخبرناهم بما حصل معنا. الحذر واجب. كنا نشعر أنه سيتم الغدر بنا لأسف. الكثير ممن عادوا معنا وجدوا منازلهم مدمرة، وقد ذهب البعض للجلوس في مدارس تابعة لأونروا وأخرون في مدارس حكومية. لكن البقاء قرب منزل مدمر أفضل من التهجير في الجنوب». إلى ذلك، أدان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي آلاف الفلسطينيين المهجرين قسراً لدى محاولتهم العودة إلى بيوتهم في مدينة غزة وشمالها، وعلى نحو مباشر بالقذائف المدفعية والرصاص الحي، ما أدى إلى وقوع العشرات من الشهداء والجرحى، منهم نساء وأطفال. وقال إن جيش الاحتلال ارتكب يوم الأحد ما قد يُشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، من خلال تعمّد توجيه هجمات ضد المدنيين، وقتل وإصابة العشرات منهم عمداً، والاستمرار في تنفيذ جريمة التهجير القسري ضد الفلسطينيين وترسيخها، من خلال منع المدنيين النازحين قسراً من العودة. أضاف أن الجرائم الخطيرة التي ينفذها جيش الاحتلال، خاصة جريمة التهجير القسري، تهدف إلى تدمير حياة الفلسطينيين في قطاع غزة.

كانوا يسعون للوصول إلى بيوتهم في شمال القطاع (محمد الحجار)

300,000

عدد سكان محافظتي غزة وشمال غزة بحسب تقديرات وكالة «أونروا» حتى 4 أبريل/ نيسان الجاري.

يسعى المهجرون إلى العودة إلى شمال القطاع لتفقد منازلهم

العودة إلى الشمال تأكيد على صمود الفلسطينيين في ارضهم

مستلزمات تنظيف منزلية الصنع في غزة

قالوا قديماً إنّ «الحاجة ام الاختراع» وكلّ السلع مطلوبة في غزة حالياً بفعل الحرب الإسرائيلية المتواصلة، ما دفع كثيرين إلى التصنيع المنزلي

غزة ـ **آية شاهين**

مع تواصل إغلاق المعابر منذ بدء الحرب على قطاع غزة، كانت المنظفات من بين البضائع المفقودة، ومع الحاجة الملحّة لمواد التنظيف، لجأ البعض إلى صناعتها محلياً، وإن بكميات محدودة، وعلى الأغلب داخل المنازل، وقد تعلّم كثير من هؤلاء طرق التصنيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، علاوةً على وجود تجارب محلية قديمة ناجحة. بدأ أبو أيمن السيد (48 سنة) تصنيع المنظفات داخل منزله المتواضع في مخيم النصيرات بوسط قطاع غزة، أملاً في تلبية احتياجات منزله، ثم توسع لتلبية احتياجات الناس في منطقته السكنية. يقول لـ«العربي الجديد»: «تعلّمت تصنيع عدد من مواد التنظيف، وطبّقت تجارب عدة حتى وصلت إلى صناعة عدد من المنتجات التي تستخدم في المنزل بشكل يومي، مثل صابون الجلي، ومسحوق غسيل الملابس السائل، ومنظف الأرضيات، وملمع البلاط، فضلاً عن صابون الاستحمام، والكلور الذي أنتجه عبر تحليل أقراص الكلور المركّزة».

يستعرض أبو أيمن عدداً من المنتجات التي صنعها داخل البيت في أوانٍ وقوارير مختلفة الحجم، والتي يعكف على توزيعها على الجيران والمواطنين مقابل مبالغ زهيدة من المال، مؤكداً أن الإقبال كبير عليها، في ظل انعدام البدائل وندرة المنظفات التي لم تعد تصل إلى القطاع منذ غلق المعابر، ومن بينها معطر ملابس برائحة جميلة، ويمكن استخدامه أيضاً لتعطير المنازل والأرضيات وغيرها. يضيف: «بدأت صنع بعض المنتجات قبل الحرب بشكل جزئي، وكان الهدف توفير استهلاكي المنزلي، ثم صنعت مع مرور الوقت مزيداً من المنتجات، وكانت الأمور أسهل في ظل وجود المواد الخام التي كانت متوفرة قبل بدء الحرب، ومن بينها مادة الإيتا، والصودا الكاوية، ومادة الليس، لكن هذه المواد باتت شحيحة حالياً، خصوصاً مع توجه كثير من المواطنين إلى صناعة المنظفات منزلياً».

وعن الصعوبات التي تواجهه مع شح المواد الخام، يوضح السيد أن «توقف شركة الكهرباء عن العمل منذ بداية الحرب يعتبر عائقاً أساسياً، لكني أحاول إيجاد بدائل من خلال استخدام الطاقة الشمسية، كما أحاول وضع ما أصنعه في مخزن لضيق المكان، فأضع أربعة براميل أحدها يحتوي على سائل الغسيل، والثاني على الشامبو، وبرميل لسائل الجلي، والرابع لمعطر الملابس، وكلها صناعة منزلية، وأوزعها في زجاجات المشروبات الغازية والعصائر الفارغة، والتي باتت نادرة هي الأخرى مع انعدام توفر هذه المشروبات».

وتنتشر في قطاع غزة مصانع غير قانونية لإنتاج مواد التنظيف والصابون، وجلها لا تلتزم بالمواصفات والمقاييس المصرح بها، كما لا توجد عليها أي رقابة مع استمرار الحرب. ويرى أحمد أبو عنادرة (55 سنة)، من مدينة رفح، أن صناعة مواد التنظيف محلياً خلال الحرب كانت بمثابة طوق نجاة للمواطنين مع استمرار منع دخولها من المعابر التي تفتح فقط لدخول بعض المساعدات المحدودة. أصبح أبو عاذرة يعتمد على صناعة منتجات التنظيف منزلياً، وهو يبيع جزءاً منها لتوفير قوت يومه؛ معتبراً أن «الصناعات المحلية أصبحت بديلاً أساسياً، في ظل عدم توفر كثير من المواد، وأهل غزة من شعب الجبارين، وهم قادرون على إيجاد بدائل لكل شيء. أحاول تسويق بعض منتجاتي للجيران والأصدقاء والمعارف، والباقي أتجوّل لأبيعه، فالحياة صعبة في ظل غلاء الأسعار والدخل المحدود مع استمرار الحرب».

وتقول منال سلامة (48 سنة) من مدينة دير البلح: «لم أجد بديلاً لمواد التنظيف سوى المصنوع محلياً، ورغم خشيتي من أضراره على البشرة، لكني اضطررت لشرائه من إحدى البسطات المنتشرة في مركز المدينة، والأسعار مناسبة إلى حد ما، في ظل غلاء الأسعار المتفشي في القطاع. أسمع كثيراً عن الأضرار الصحية لهذه المواد، لكن ليس لدينا خيارات أو بدائل أخرى، فالحرب تجاوزت الستة أشهر، والمخزون نفد منذ فترة». بدورها، تقول مجدية الناعوق (50 سنة) لـ«العربي الجديد»: «كنت أشتري المواد الخام من أحد الدكاكين المنتشرة في السوق بأسعار رمزية، وأصنع الشامبو بطرق بدائية من خلال خلط الماء مع مادة الإيتا وملح الطعام أو الصودا الكاوية، وأتركها لمدة نصف ساعة؛ مع إضافة مادة ملونة ومعطر، ثم تحريك الخليط قبل تعبئته في زجاجات العصائر الفارغة. لدي مخزون من الشامبو للاستخدام الشخصي، وليس للبيع، وفي بعض الأحيان أوزع على الجيران والمعارف في ظل انعدام إدخال مواد التنظيف من المعابر، وشحها في الأسواق».

وتقر الناعوق بأن الشامبو المصنّع منزلياً جودته أقل، لكنها تؤكد: «أي شيء متوفر الآن سيؤدي الغرض، فالقطاع محاصر، والحرب مستمرة، ولا نعلم متى يتغير الحال، ونسأل الله أن تنتهي الحرب سريعاً».

باتت تصنيع المنظفات رائجاً في غزة (مصطفى حسونة/ الأناضول)

تفرض الحرب ابتكار حلول عدة لتجاوز النقص (سعيد الخطيب/ فرانس برس)

المرأة الأردنية... كفاءات تعليمية ومكانة اقتصادية هامشية

تنتج أزمة تهميش المرأة في الأردن من ثقافة متجذرة، وغياب مشروع حقيقي يرتكز على العدالة والمساواة، ومن عدم الجدية في تحسين أوضاعها، وواقع أن الفجوة واسعة بين الحديث عن حقوقها والتطبيق

توازن مفقود بين المستوى التعليمي للمرأة الأردنية وأدوارها (محمد صلاح الدين/ الأناضول)

عمّان ـ **انور الزيادات**

لا تزال المرأة الأردنية تصارع الثقافة المجتمعية التي لا تمنحها المكانة التي تستحقها في الحياة الاقتصادية والسياسية، رغم إصدار تشريعات وتطبيق سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز قدراتها، ما يبقي مشاركاتها الاقتصادية والسياسية ضعيفةً وهامشية. والدلائل أن المرأة تشكل نصف المجتمع الأردني، ووصلت إلى درجة عالية من التعليم، إذ تقدّر نسبة التحاق الإناث بمرحلة التعليم الأساسي بـ94,8 في المائة مقابل 94,1 في المائة للذكور، وفي مرحلة التعليم الثانوي بـ83,1 في المائة مقابل 71,7 في المائة للذكور، كما حققن تقدماً كبيراً في التعليم الجامعي والدراسات العليا، وشكلن عام 2022 نسبة 60,9 في المائة من متخرجي شهادة البكالوريوس مقابل نسبة 39,1 في المائة للذكور، و59,6 في المائة من متخرجي شهادة الماجستير مقابل 40,4 للذكور، أما نسبة الخريجات بدرجة دكتوراه فبلغت 56,3 في المائة مقابل 43,7 في المائة للذكور. في المقابل، أظهرت إحصاءات قوة سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز قدراتها، ما يبقي مشاركاتها الاقتصادية والسياسية ضعيفةً وهامشية. والدلائل أن المرأة تشكل نصف المجتمع الأردني، ووصلت إلى درجة عالية من التعليم، إذ تقدّر نسبة التحاق الإناث بمرحلة التعليم الأساسي بـ94,8 في المائة مقابل 94,1 في المائة للذكور، وفي مرحلة التعليم الثانوي بـ83,1 في المائة مقابل 71,7 في المائة للذكور، كما حققن تقدماً كبيراً في التعليم الجامعي والدراسات العليا، وشكلن عام 2022 نسبة 60,9 في المائة من متخرجي شهادة البكالوريوس مقابل نسبة 39,1 في المائة للذكور، و59,6 في المائة من متخرجي شهادة الماجستير مقابل 40,4 للذكور، أما نسبة الخريجات بدرجة دكتوراه فبلغت 56,3 في المائة مقابل 43,7 في المائة للذكور. في المقابل، أظهرت إحصاءات قوة سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز قدراتها، ما يبقي مشاركاتها الاقتصادية والسياسية ضعيفةً وهامشية. والدلائل أن المرأة تشكل نصف المجتمع الأردني، ووصلت إلى درجة عالية من التعليم، إذ تقدّر نسبة التحاق الإناث بمرحلة التعليم الأساسي بـ94,8 في المائة مقابل 94,1 في المائة للذكور، وفي مرحلة التعليم الثانوي بـ83,1 في المائة مقابل 71,7 في المائة للذكور، كما حققن تقدماً كبيراً في التعليم الجامعي والدراسات العليا، وشكلن عام 2022 نسبة 60,9 في المائة من متخرجي شهادة البكالوريوس مقابل نسبة 39,1 في المائة للذكور، و59,6 في المائة من متخرجي شهادة الماجستير مقابل 40,4 في المائة للذكور، أما نسبة الخريجات بدرجة دكتوراه فبلغت 56,3 في المائة مقابل 43,7 في المائة للذكور. في المقابل، أظهرت إحصاءات قوة

يظل حضور المرأة الاردنية ضعيفاً في سوق العمل

تقدّر نسبة التحاق الإناث بمرحلة التعليم الاساسي بـ 94,8 %

نسبة 18,9 في المائة. وتعلّق النائبة السابقة الدكتورة أدب السعود على غياب التوازن بين المستوى التعليمي للمرأة والأدوار التي تنفذها في الأردن بالقول لـ«العربي الجديد»: «تتعدد أسباب ضعف دور المرأة الأردنية في الحياة الاقتصادية والحياة العامة، فبعضها موضوعي خاص بها وبالظروف المحيطة. وعموماً تعتبر نسبة حضورها ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية متدنية رغم أنها شهدت تقدماً طفيفاً في السنوات الأخيرة».

وترى السعود أن «لا عوائق تشريعية كبيرة أو دينية تمنع مشاركة المرأة في مختلف نواحي الحياة، بل عوائق اجتماعية في الأساس تشمل مشاركتها السياسية والاقتصادية تحديداً، وترتبط بعضها بالحالة الاقتصادية الصعبة السائدة في البلاد، والتي تعطي غالباً أولوية المشاركة الاقتصادية للرجال على حساب النساء».

تضيف: «هناك أيضاً قيود اجتماعية على عمل المرأة، خصوصاً أن فئات واسعة ترى أنها لا تصلح للعمل في أي مكان، ويمكن أن تشغل وظائف محددة دون أخرى، ما يجعل مشاركتها الاقتصادية وحضورها في الوظائف أقل رغم أنها تتمتع بكل المؤهلات، ويميل الميزان الجندري في التعليم لصالحها».

وتلفت السعود إلى أن المرأة تتخلى بنفسها عن فرص متاحة للمشاركة الاقتصادية من أجل الاضطلاع بمهمات أسرية تقدمها على باقي المهمات، حتى لو لفترة محددة. وتشكل حاجة بعض الأعمال إلى وجود دائم عوائق للمرأة التي تفتقر إلى نظام عمل مرن في الأردن، خاصة في ظل التركيز على ساعات العمل أكثر من الإنجازات.

تضيف: «يجب تغيير الآليات المطبقة لزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الذي يشكل مدخلاً لالتحاقها بالحياة السياسية، ونقطة البداية هي التمكين، فالمرأة التي تستطيع توفير احتياجاتها الاقتصادية الخاصة وحاجات أسرتها يمكن أن تنطلق في الحياة العامة. ويجب ألا يتم تحديد الوظائف على أساس الجنس، بل المهارة، ومن الضروري توفير دعم اجتماعي كي تحصل المرأة على حقوقها في العمل إلى جانب اضطلاعها بدورها الأسري. وهنا تلعب مؤسسات المجتمع المدني والسلطات التشريعية دوراً مهماً في دعم المرأة ورفع مستوى مشاركتها الاقتصادية». بدورها، تقول الباحثة في جمعية معهد تضامن النساء الأردني، الدكتورة زهور الغرايبة، لـ«العربي الجديد»: «رغم أن المرأة الأردنية حصلت على حقوقها خصوصاً في التعليم بكل مراحله ومستوياته، وانخفضت نسبة الأمية لديها إلى أقل من 7 في المائة، بحسب دائرة الإحصاءات العامة، يظل حضورها ضعيفاً في سوق العمل وكل المجالات الاقتصادية، وبينها الملكية الخاصة». تتابع: «إذا أردنا الحديث عن أسباب ضعف الدور الاقتصادي للمرأة فلا يمكن ربط ذلك بقانون العمل الأردني الديناميكي والذي يتكيف باستمرار مع احتياجات المرأة ومتطلبات السوق، إذ يضم نصوصاً تدعم حقوقها في سوق العمل، مثل الحصول على إجازات الأمومة والطفولة وساعة رضاعة، وحمايتها من الفصل التعسفي والتحرش الجنسي، والسماح لها بالمغادرة وتنفيذ مهمات مرنة».